مجلة دولية نصف سنوية محكمة شاملة تصدر عن المعهد العالمي للتجديد العربي المجلد الخامس-العدد الاول/ يناير 2025
ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

# ما بين السّلطنة والكيان، أزمة هويّة ومواطنة (لبنان انموذجًا)

**الاستاذ الدكتور عماد غرلي**
**الجامعة اللبنانية– كلية الآداب والعلوم الإنسانية**
ghorlyimad@gmail.com

**المستخلص:**

شهد الربع الأول من القرن العشرين نهاية السّلطنة العثمانية في المشرق العربي وظهور مصطلح "الدولة" بمفهوم الايديولوجية القومية أو من خلال التقسيمات الجغرافية ضمن اتفاقات سرية، سيطرت من خلالها الدول الغربية الاستعمارية (الكولونية) على تقاسم إرث السّلطنة.

وكانت قد استطاعت السّلطنة ان توجد عامل الاستقرار السياسي أقله في المشرق العربي حتى الربع الأول من القرن التاسع عشر وبعدها ازداد ضعفها وكثرت الامتيازات الاجنبية وتدخلات الدول الأوروبية وتمرد الولاة والأمراء... وفي نفس الوقت بدأت ارهاصات القومية والهويّة تدخل إلى عمق التفكير العربي في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين متزامنةً مع بداية التدخل الاجنبي الأوروبي وظهور مفهوم حماية الطوائف وخاصة المسيحية كدليل على الضعف الذي أصاب السّلطنة.

وأكثر ما يلفت نظر المؤرخين هو ان الهويّة الوطنية والقومية العربية والمواطنة ظهرت ضمن القيود الطائفية، حتى الجغرافيا والديمغرافية المتداخلة لم تثنِ أصحاب الكيان الجديد وتقسيمات الغرب الاستعمارية (اتفاقية سايكس– بيكو) منذ بداية العام 1920 من اداء سياسي دون مستوى فكرة الدولة الجامعة منذ أكثر من مئة عام وحتى وقتنا الحالي.

هذه المسيرة من التحولات السّياسية لم تحسم الجدل بين اللبنانيين حول الهويّة والانتماء، وان كان الدستور قد حسمها بان لبنان عربي الهويّة ووطن نهائي وكرس وحدة الشعب والارض والمؤسسات والنظام الديمقراطي، ولكن هناك أزمة في التطبيق والممارسة وتحديات الطوائف ومكوناتها الحزبية المختلفة ضمن الايديولوجيات الطائفية والمناطقية والقومية والصراعات الفكرية وبين من ينادي بالكونفدرالية أو الفدرالية واللامركزية والحياد ووجود بنود في الدستور ما زالت تعزز الطائفية تطبيقًا وممارسَة منذ العام 1926... وينبري المنظّرون الطائفيون في تفصيل المزاج الشعبي والطائفي، ويزيد الأمور سوءًا وجود عدد كبير من المؤرخين والباحثين والمثقفين ورجال الدين والاحزاب الذين يعملون على تزكية الخلافات وإضعاف الشعور

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

بالهويّة الوطنية والمواطنة وعمق الانتماء القومي من خلال الإرث الثقيل الذي بقي منذ أواخر الدولة العثمانية وتم تعزيزه وترسيخه من خلال الدور الفرنسي بمفهوم الانتداب.

**الكلمات المفتاحية:** الهويّة، المواطنة، الطائفية، لبنان، الانتماء.

## Abstract

The first quarter of the twentieth century witnessed the end of the Ottoman Sultanate in the Arab Levant and the emergence of the term "state" in the sense of nationalist ideology or through geographical divisions within secret agreements, through which the Western colonial (colonial) countries controlled the division of the Sultanate's legacy. The Sultanate was able to create a factor of political stability, at least in the Arab Levant, until the first quarter of the nineteenth century, after which its weakness increased, as foreign concessions, interventions by European countries, and rebellion of governors and princes increased... At the same time, signs of nationalism and identity began to enter the depths of Arab thinking at the end of the century. The nineteenth and the beginning of the twentieth century coincided with the beginning of European foreign intervention and the emergence of the concept of protecting sects, especially Christianity, as evidence of the weakness that befell the Sultanate. What most draws the attention of historians is that national identity, Arab nationalism, and citizenship emerged within sectarian restrictions. Even the overlapping geography and demographics did not prevent the owners of the new entity and the colonial divisions of the West (the Sykes-Picot Agreement) since the beginning of the year 1920 from performing politically below the level of the idea of a unifying state more than a hundred years ago until the present time. This process of political transformations did not resolve the debate among the Lebanese about identity and belonging, even though the constitution had resolved it that Lebanon had an Arab identity and a final homeland and enshrined the unity of the people, the land, institutions and the democratic system. However, there is a crisis in application and practice and the challenges of the sects and their various partisan components within sectarian, regional and nationalist ideologies and conflicts. Intellectualism and those who call for confederation or federalism, decentralization, neutrality, and the presence of clauses in the constitution that have continued to reinforce sectarianism in application and practice since 1926... Sectarian theorists focus on detailing the popular and sectarian mood, and matters are made worse by the presence of a large number of historians, researchers, intellectuals, clerics, and parties who are

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

working to Exacerbating differences and weakening the sense of national identity, citizenship, and the depth of national affiliation through the heavy legacy that remained since the end of the Ottoman Empire and was strengthened and consolidated through the French role in the concept of the mandate.

## 1-مقدمة

لا يزال تاريخ لبنان السياسي يختزن الكثير من الآراء المتناقضة فكريًا وايديولوجيًا تجعله مليئًا بالمخاطر والمواقف التي تخرج عن أدبيات الأخلاق الوطنية وتنزلق نحو الطائفية والمذهبية التي تجعل من تاريخ لبنان الحديث والمعاصر من أكثر الدول غرابَة في دستوره وقوانينه وفكره السياسي، وهو البلد الذي يمتلك إرثًا كبيرًا من الحضارة منذ آلاف السنين دون الإستفادة منه. فقد نفضت أغلب دول العالم عنها نظام الرق والفصل العنصري وعملت جاهدًة على تطبيق ومواكبة النظام العالمي الجديد بما يتناسب مع التحولات الاقتصادية والإجتماعية، أما في لبنان فيحتفظ الدستور بمواد وقوانين موروثة فكريًا وطائفيًا منذ القرن التاسع عشر ويصطلح على تسميته بالنظام الديمقراطي (الديمقراطية التوافقية عرفًا) وهو أكبر عائق في تشكيل هويّة لبنانية حقيقية على الرغم من تعديله بدستور الطائف عام 1990 ولكن ما زال يحتفظ بمواد طائفية (مواقع الرئاسة، وظائف الفئة الاولى...) وأعراف وتقاليد طائفية ومناطقية وعائلية وعشائرية تمنع تطبيقه أيضًا.

لقد انبرى المؤرخون والمثقفون في إظهار مدى عمق الهوة بين اللبنانيين، فضلًا عن التدخل الاوروبي والدولي الذين يجدون الارض الخصبة لتنفيذ مشاريعهم.. مما دفع الكثير من الكتّاب والمحللين على وصف صورة لبنان بأنه دولة ضمن دويلات وهو صندوق بريد لكل الدول حربًا وسلمًا.

ان الدراسة أظهرت أثر التّاريخ السياسي منذ السّلطنة وحتى يومنا هذا وغياب المفاهيم الأدبية والعملية للهويّة اللبنانية في سياق الكيان الجديد (لبنان الكبير)، وكيف أثرت الجغرافيا على الصراعات في لبنان، الأمر الذي برز بوضوح في العلاقة بين التنوع الطائفي وتشكيل الهويّة وفي الاتجاهات المختلفة لكتابة التّاريخ وقد دفع الكثير من المواطنين على قراءة الأحداث التّاريخية والرؤى المختلفة والمتناقضة للهويّة والمواطنة اللبنانية، وغايتهم تفسير الحدث التّاريخي وفق آراء وأفكار تخرج عن أصول الدراسة العلمية والموضوعية.

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

## 2-التّاريخ السياسي وأزمة الهويّة والمواطنة:

### أ- التّاريخ السياسي للبنان:

لم يكن جائزًا إطلاق كلمة لبنان كمصطلح لكيان الدولة الحالي للجمهورية قبل العام 1920، حيث برزت التسمية بعد انسحاب الدولة العثمانية وهزيمتها في الحرب العالمية الاولى عام 1918، ودخول الحلفاء المنتصرين في الحرب (بريطانيا، فرنسا...) أراضي المشرق العربي وتقسيم المنطقة حسب اتفاقية سايكس بيكو، ثم ظهور مصطلح دولي جديد (الانتداب) كبديل عن الاستعمار بعد عام 1920 لإدارة البلدان التي كانت تحت الحكم العثماني ومن ضمنها لبنان وسوريا وفلسطين وشرقي الاردن والعراق. (زين، 1971، ص79)

وتعود جذور المسألة السّياسية في لبنان إلى أبعاد إجتماعية ودولية وجوانب مختلفة تبدأ من سير الأمراء وحروبهم وصراعاتهم السّياسية في جبل لبنان وقسم كبير من أراضي الكيان الجديد، وهذه المسألة كانت لها قراءات في التّاريخ اللبناني المعاصر، تمثلت في حكم الاسر التي أنشأت سلطات مستقلة ووطنية مهدت لرسم صورة الدولة الحديثة كما عبر عنها كثير من المؤرخين، وهذا رأي لم يكن الحسم بطابعه لأن الدولة العثمانية منذ دخولها بلاد الشام عام 1516 حيث ثبتت الزعامات المحلية في مراكزهم منذ العهد المملوكي ومن بينها حكم الأمراء المعنيين وبعض المقاطعات اللبنانية وأصبح يطلق على البلاد إمارة جبل الدروز أو جبل معن أو بلاد الدروز، (بولس، 1973، ص 412) (حريق، 1982، ص 19-21) لم تكن الإمارة ضمن حدود مرسومة وثابتة ولكن نفوذ العائلات ومدى التزامهم بطاعة السّلطنة العثمانية في جباية الضرائب اعطاها طابع النظام الإقطاعي، مما أدى إلى اتخاذ الامارة شكلًا من أشكال التشكيلات الإجتماعية التي تدخل في مقوماتها أيضًا عصبيات (العرب، الاكراد، التركمان...) وعصبيات مذهبية (الموارنة، الدروز، النصيرية، الاسماعيلية...)، وكانت سلطة المقاطعة تستمد قوتها من العصبيات العائلية التي ظهرت أيضًا في المقاطعات المختلفة وعرفت بتسميات وألقاب محلية (أمراء، ومقدمين ومشايخ (المقاطعجيين) نسبة إلى المقاطعة ضمن النظام السياسي والاجتماعي، وهم جميعًا يعملون بموافقة السلطة المركزية العثمانية ويتوارثون الالقاب والحكم وجباية الضرائب... (الصليبي، 1991، ص 12- 27)

ولا بد من التطرق إلى أن وجود إمارة كنموذج حكم محلي سائد في معظم الأراضي لم يعفِ من دخولها في صراعات مع أمراء وولاة المناطق وقد برز أيضًا النفوذ العائلي في الإمارات التي كانت تجاورها (آل

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

سيفا، آل عساف، آل فريج، آل حرفوش...) وحاولت بعض الإمارات التمرد على السلطة والتوسع في الحكم وخاصة أثناء انشغال الدولة العثمانية في حروبها (ضد النمسا، ضد الصفويين، ضد روسيا...) لكن المحاولات باءت جميعها بالفشل، كما شهد جبل لبنان فترة من النزاع بين الحزب القيسي الذي يمثله المعنيون والحزب اليمني الذي يمثله التنوخيون من آل علم الدين وغدا تعصب (قيسي يمني) وشمل الانقسام سائر الطوائف الأخرى في جبل لبنان وولّد صراعاً بين المقاطعجية تبعًا لمصالحهم السّياسية، بعدها انتقل الحكم إلى الأسرة الشهابية بعد معركة عين دارة عام 1711 والتي كانت منعطفًا تاريخيًا على المستويات السّياسية والعسكرية والإجتماعية... وكانت طموحات الامراء الشهابيين الاستئثار بالجو السياسي وفعلًا قضوا على الزعامة الدرزية الفاعلة ولكن برزت قوى أخرى لتحل محلها وهي الطائفة المارونية (المسيحيين). (الصليبي، 1991، ص 75–80)

كما ظهر والي مصر محمد علي باشا (1769–1849) في مصر على الساحة السياسة الدولية والذي قام بتقديم المساعدة للعثمانيين ضد الثورة التي نشبت ضدهم في اليونان، وبلغ به الأمر إلى المطالبة بمكافأته بتوليه ولاية الشام لقاء خدماته لكن الباب العالي، رُفض طلبه فاجتاح بلاد الشام ونال تأييد الشهابيين والموارنة الناقمين على السّلطنة والطامحين للحصول على مركز ممتاز لهم مع محمد علي باشا، والمفارقة في الأمر أن الدول الأوروبية التي كانت تسعى إلى زعزعة استقرار السّلطنة ودعم الإمارات والطوائف هي التي تدخلت ضد محمد علي باشا وابنه ابراهيم وأرغمت (بريطانيا، النمسا، وروسيا) القوات المصرية على الإنسحاب(حتي، 1983، ج2، ص342)، وتم التوصّل في نهاية الامر إلى إتفاق عرف بمعاهدة لندن عام 1840. (رستم، 1966، ص 185–194) وهنا لا بد من الاشارة إلى ان غاية الدول الأوروبية لم تكن مساعدة الدولة العثمانية بقدر منع محمد علي باشا من السيطرة على المشرق العربي وهي (اي الدول الاوروبية) تعّد الخطط وترسل الإرساليات التبشرية والتعليمية والقناصل الإقتصادية لأجل الحصول على إرث الدولة العثمانية المتهالكة من الصراعات في الحكم داخليًا وخارجيًا. وتبرز بوضوح في مذكرات السّياسية للسلطان عبد الحميد الثاني من هذه الامتيازات التي ورثها من سلاطين السّلطنة بغيظ واضح من هذه السياسة منذ عهد السلطان سليمان القانوني. (عبد الحميد، 1989، ص 98–70)

وقد أدت مرحلة إنسحاب الجيوش المصرية إلى تحولات عميقة في بنية الحكم القائم في جبل لبنان، وبرزت ملامح سقوط القوى المقاطعجية في حكم المقاطعات. وبدأت الكنيسة المارونية في السعي بطريقة متناسقة ودؤوبة للحصول على مركز وتأثير سياسي ساعدها في ذلك وصول رجالات إلى كرسي

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

البطريركية المارونية كالبطريرك بولس مسعد (1854– 1890) الذي استفاد من ثورة الفلاحين الموارنة ضد المقاطعجية ومشايخ الموارنة (آل الخازن وآل حبيش) لتعزيز النفوذ الديني وتقليص النفوذ الإقطاعي (نعمان، 1998، ص127)... فضلًا عن التدخلات الأوروبية وخاصة بعد حماية الدولة العثمانية من السقوط بيد محمد علي باشا، والتي ظهرت بشكل أوضح من خلال عمل الإرساليات التي عمدت إلى زيادة التعصب الديني والطائفي وولدت صدامات طائفية كانت بدايتها في أواخر عام 1841 بين الدروز والموارنة ويتبين ان الدولة العثمانية تتمهل في التدخل لمعرفتها بحيثيات الأمور أولًا ولضعف موقفها اتجاه الطوائف الذين تركت لهم الخيارات في تدبر أمورهم، مما دفع الدول الأوروبية إلى التدخل والضغط من أجل وقف الصراعات والذي أفضى في نهاية الأمر إلى خلق كيانيين طائفيين عرف بنظام القائمقاميتين (1842–1858) وبموجبه قسم الجبل إلى منطقتين إداريتن، قائمقامية مسيحية يحكمها قائمقام ماروني تقع شمال طريق بيروت– دمشق، وقائمقامية جنوب هذا الخط يحكمها قائمقام درزي... (De Baron,2018, pp.123–126)

ترسّخ الانقسام الطائفي في جبل لبنان بعد مراحل زمنية من الصراعات والمواقف لتنتج حالة متميزة بسلبياتها في المشرق العربي في التّاريخ الحديث ويؤسس لمرحلة انتقالية تكون الطائفية فيها متراسًا للمواقف السّياسية والإجتماعية والتربوية والثقافية لا يمكن التغاضي عنها، وليبرز السفراء والقناصل الاوروبيون كواسطة حل لفض الخلافات بين الطوائف وكأن تلك المرحلة لم تطفئ محركاتها في التّاريخ المعاصر الحالي في لبنان.

وعلى الرغم من التدخلات الأجنبية لم تتوقف الاشتباكات الطائفية والدينية وخاصة بين الموارنة والدروز حتى عام 1860، فتداعى القناصل الاوربيون في بيروت ودعوا الزعماء (النصارى والدروز) لوقف الحرب الطائفية، وقد سبقها ضجيج في الأوساط المسيحية ومطالبات الدول لعواصم الدول الاوروبية للمطالبة بحماية المسيحيين مما دفع الحكومة العثمانية إلى التدخل وإخماد الفتنة في جبل لبنان. ويذكر في هذا النحو ان نابليون الثالث امبراطور فرنسا قد تحمس للتدخل من أجل المسيحيين ولكنه واجه مشكلة قانونية تمنعه من التدخل العسكري وهي معاهدة باريس 1856 والتي تنص على عدم التدخل في شؤون الدولة العثمانية. لكن ذلك لم يمنع الدول الاوروبية من التدخل السياسي البالغ الأهمية من تأسيس كيان جديد عرف بمتصرفية جبل لبنان منذ العام 1861 أخضع بموجبه الموارنة والدروز وباقي الطوائف التي تسكن جبل لبنان إلى حكم مسيحي يرتبط مباشرًة بالباب العالي والذي استمر حتى العام 1914

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

تاريخ دخول الجيش العثماني بقيادة جمال باشا أثناء الحرب العالمية الاولى. (طربين، 1968، ص 373-379)

بُعيد انسحاب الجيش العثماني من المشرق العربي وبلاد الشام تحديدًا تركت البلاد لمصيرها ما بين الدول المنتصرة في الحرب (فرنسا وبريطانيا) التي كانت لديها حساباتها ومكتسباتها والتي كانت تخطط لها منذ زمن بعيد ورسخت في اتفاقية سايكس- بيكو، وما بين حلم العربي وشريفه حسين كملكًا على العرب وهذا كان دافع ثورته ضد الدولة العثمانية انطلاقًا من الحجاز. ودخلت البلاد مرحلة جديدة كانت بدايتها إعلان حكومة بيروت العربية وحكومة بعبدا العربية (جبل لبنان) المؤيدتين للأمير فيصل، ولكن الأمر لم يدم إلا أيام! حيث دخلت القوات الفرنسية والبريطانية وأنزلت الاعلام العربية ليدخل الشرق مرحلة جديدة من التحولات والصراعات الداخلية والخارجية وعدم الاستقرار ما زالت مفاعيله حتى يومنا الحالي. حققت هذه التحولات إرادة الدول المنتصرة في الحرب تحت مسمى مؤتمر الصلح الذي انعقد في باريس عام 1919 وسمحت لتعدد الآراء والوفود، ولكن النتيجة واحدة وهي تطبيق اتفاقية سايكس- بيكو بمفاعيلها المختلفة، ومثّل جبل لبنان أعضاء من مجلس متصرفيته والكنيسة وعلى رأسهم البطريرك الياس الحويك وكانت جلّ مطالبهم تتمحور حول الاستقلال وتوسعت الأراضي تحت الوصاية الفرنسية.. (زين، 1971، ص 154) وكان المشروع السياسي الفرنسي بدايًة "**اخضاع كل من سورية ولبنان كدولة اتحادية على أساس اتحاد (كونفدرالي) أو (فدرالي) تحت سلطة الانتداب الفرنسي**"، (خليفة، 1985، ص 74-80) وهو الرأي الذي كان يحفزه كل من الجمعيات الكولونية وغرف التجارة الباريسية لمستقبل المشرق العربي، والذي انتهى أخيرًا بفرض الانتداب على لبنان وإعادة تكوين لبنان ضمن المصالح الفرنسية والمارونية وتلافيًا للمصالح القوميين العرب ومطالبهم بالوحدة الشاملة ورغبة المسيحيين (الموارنة) بالحاجة إلى الحماية الفرنسية. (الصليبي، 1967، ص 204)

وجاء إعلان دولة لبنان الكبير في 1 ايلول 1920 ضمن صيغة هجينة بجناحين (المسلم والمسيحي) وهذا ما ارادته فرنسا والمسيحيين بشكل عام، فبرزت المواقف من هذا الأعلان بين مؤيد ومعارض،أما المسلمون فقد نادوا بالوحدة العربية المتمثلة بالامير فيصل في سوريا (الحكومة العربية في دمشق) والمسيحيين نادوا بالأحقية التّاريخية والجغرافية وضم الاراضي التي سلخت عن جبل لبنان كملحقات جغرافية طبيعية والوصاية الفرنسية. (الخوري، 1960، ص270)

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

استمر عامل فقدان الثقة بين اللبنانيين من جراء ممارسات سلطات الانتداب التي مارست دورها كوصية من عصبة الامم المتحدة بموجب صك الانتداب، (زين، 1971، ص 317) ولكن بوجه استعماري مقنع ظهر في سلطة المفوضيين الساميين الذين حكموا فوق سلطة الدستور متخطّين مؤسسات الحكم بالسلطة المطلقة من خلال إعلان وقف عمل الدستور عند كل استحقاق لا يناسب الدولة المنتدبة واستمر هذا الواقع حتى وصل إلى الحكم الرئيس بشارة الخوري الذي مثل الجناح المسيحي كرئيس للجمهورية اللبنانية ورئيس الوزارء رياض الصلح الذي مثل الرأي المسلم عام 1943 بخطوات استقلالية جريئة تركت أثرها الوطني في الواقع الداخلي والدولي وبميثاق وطني شفهي غير مكتوب بين أبناء الوطن يتخلى بموجبه المسيحيين عن طلب الحماية الفرنسية مقابل أن يتخلى المسلمين عن الوحدة مع سورية أو اي مشروع عربي، وان لبنان ذو وجه عربي ولغة عربية، وهو جزء من العالم العربي... ولا يقطع علاقاته الثقافية والروحية بالحضارة الغربية... إن أهمية هذا الميثاق يعود بجذوره التّاريخية للواقع اللبناني "**نتيجة لأفكار سياسية وطائفية خُزنت وتوارثت في عقول ونفوس الاجيال والزعامات تلك الافكار من جيل إلى جيل ومن عهد إلى عهد**". (حلاق، د.ت، ص3)

وازن هذا الاتفاق بين اللبنانين ولكن علّته أنه كان شفهيًا ولم يجرِ أي استفتاء حوله مما جعله عرضة للتفسير في كل مرحلة تاريخية واستمرت الطوائف تعبث بالهويّة الوطنية دون الإستفادة من عبر الماضي وراحت الطائفة الضعيفة من جراء الظروف الداخلية والخارجية تستجدي الدستور والقانون وعندما تتغير حالتها تعبث بالدستور والقوانين كما كان يفعل بها، ولا يمكن ان ننسى الطبقات السّياسية المختلفة والاحزاب التي مارست الكيديات السّياسية فيما بينها والتدخلات الدولية من بوابة الطوائف وهو ما زال معمولًا به تاريخنا الحاضر.

ب-أزمة الهويّة والمواطنة:

تجمع الأطراف مجتمعة على وجود مشكلة في الهويّة والمواطنة في لبنان والتي هي بالأصل وقود الحروب الداخلية (الأهلية) والتداخلات الخارجية والصراعات الحزبية والطائفية التي بالطبع تؤدي إلى خلل في الهويّة السّياسية وبالتالي إلى إشكالية في التطبيق والأداء في النظام وما يترتب عليه من ضعف في مواجهة التحديات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية التي هي بالأصل الأسس والقواعد الصلبة للهويّة الوطنية والموروث التّاريخي في بناء وطن حضاري اذا اراد المواطن اللبناني.

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

يعتبر مفهوم الهويّة هو العمق والجوهر الذي يمس المجتمع في الفكر والسياسة بدلالاته، وهو الذات الراسخة في الفرد بالانتماء إلى المنظومة من خلال إحساسه وعلاقته بالجماعة الإجتماعية والثقافية التي ينتمي اليها، ومن هنا نستطيع القول أن الهويّة عبارة عن مجموعة صفات مميزة ومتكاملة ومتفاعلة تعطي الشخص أو شعب معين، أو أمة مميزات يعرف بها.

أما المواطنة في مفهومها الحقيقي فهي ممارسة وفعل وليست صفة، بعيدًا عن كل التعاريف المنمّقة، وهي بالأصل قناعة فرد في الانتماء إلى مجتمع يحمل في طياته الشعور الوطني أو الإنتماء الحقيقي والإخلاص للوطن والإستعداد للتضحية من أجله. وتضم في محتواه الهويّة وأدوارها السّياسية والإجتماعية المكونة للمجتمع.(طه، عبد الحكيم، 2013، ص 186)

ويتضح من عرض مفهوم الهويّة والمواطنة أنهما يؤديان إلى تكوين شخصية (مواطن) يعرف حقوقه وواجباته ويفهم النظم السّياسية والإجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى الاستقرار ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية وحماية النظام ومؤسسات الدولة.

هذا في المفهوم النظري في تكوين الدول إنما هناك منطلقات تاريخية أخرى في لبنان أدت إلى نشوء أزمة هويّة ومواطنة في سياق الكيان الذي ترسخ تاريخه السياسي في العام 1920. وما بين السّلطنة والكيان تطرح تساؤل حول مفهوم المواطنة والهويّة: ما هي التأثيرات التي أدت إلى خلل في مفهوم الهويّة ومنعته من أن يؤسس وطنًا ومواطنة؟

(1)- تأثر لبنان كجزء من الامبراطورية العثمانية 1516-1918 لمدة اربعة قرون بالموروث العثماني سياسيًا وإجتماعيًا ودينيًا وثقافيًا، وقد مرّ تاريخ لبنان بثلاث تواريخ مفصلية منذ الفتح العثماني عام 1516 بعد سقوط الحكم المملوكي وبداية حكم الامارة المعنية مرورًا بسقوط المعنية ونشوء الأسرة الشهابية بعد انتصارها عليهم في معركة عين دارة عام 1711 ومن ثم سقوط الإمارة (الشهابية) عام 1842، كما يلاحظ في التواريخ المفصلية ولادة القائمقاميتين والتي انتهت بإلغاء آخر الإمتيازات الإقطاعية عام 1861 مع تأسيس متصرفية جبل لبنان. (رباط، 2002، ص 281)

احتفظ العثمانيون بشكل عام بالتنظيم الموروث عن المماليك، بالإضافة إلى نشوء الإمارة المركزية (المعنية، الشهابية، القائمقاميتين ، متصرفية جبل لبنان) التي اعتبرت من قبل بعض المؤرخين أنها نواة لبنان الصغير إلا أنها كانت أصول للإقطاعيات والعائلات المتعددة والإمارات المحلية في الجبل وباقي مناطق الكيان لاحقًا... وهي تتولى تدبير شؤونها ويحملون ألقابًا (أمير، مقدم، شيخ)، وكان منهم من

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

يتبع الطائفة الدرزية (بعقلين، الشوف، حاصبيا، ووداي التيم...)، والطائفة الشيعية (بعلبك، والبقاع وجبل عامل...)، والموارنة (شمال كسروان...)، كما كان هناك عائلات عربية أو تركية أو تركمانية في عدد من المناطق في الشمال والجبل والبقاع...) أغلبها من الطائفة السنية.

هذا الأمر جعل البقع الجغرافية التي شغلتها تتأثر بطبيعة الحكم الجديد وتتخذ من المكان مهما كانت طبيعته (امراء، اقطاعية، عائلات...) شكلًا من الموروث التّاريخي الإجتماعي والسياسي لتضيف نمطًا معقدًا من أنماط السلوكية للحياة الفردية الإجتماعية للمواطن في كل المراحل وتُنقل إلى الاجيال كموروث معقّد يُفرض على الذاكرة الجماعية ليكون سلوكًا مقيدًا لا يمكن ان يتفاداه وإلّا فهو يعرّض المجتمع المنتمي اليه للخطر وبالتالي إلى العبث بموروثه في الدولة المركبة على قياس هذا الموروث (الجغرافي والتّاريخي) لتاريخ لبنان السياسي.

(2)- الحكم والنظام العثماني، واعتماده على نظام "الميليت"[1] الذي منح مختلف الجماعات الدينية حق إدارة شؤونها الداخلية. هذا النظام أدى إلى تعزيز الهويات الطائفية داخل لبنان لاحقاً. وكانت المسألة الطائفية داخل نظام السّلطنة تدخل في حسابات الدول الاوروبية في مشروع تفكيكها داخليًا أولًا قبل السيطرة عليها عسكريًا من خلال التحريض المنظم واستحضار مفاهيم جديدة من خلال الخطابات والدراسات (الاستشراقية) والامتيازات الاوروبية (الدينية والاقتصادية) والدبلوماسية (السفارات والقناصل والمكاتب) حيث اعيد احياء مصطلحات كان قد مر عليه الزمن (القبلية، العرقية، الطوائف والمذاهب) وحقوق الاقليات... وقد مهدت جميعها الطريق لتنفيذه بعد الانتصار في الحرب العالمية الاولى وهو هدف الدول الاوروبية .

وكانت الامبراطورية العثمانية قد حصّنت نفسها أولًا في وجه دول العالم الاوروبي طوال القرنين السادس والسابع عشر بنظام "الملل" بعد ان فتحت جزءًا من أوروبا ووصلت إلى قلبها حتى لا تثير قلائل الطوائف الغير الإسلامية وخاصة المسيحية في السّلطنة، ولكن حملة نابليون على مصر في أواخر القرن الثامن عشر أعاد إحياء الطوائف ودعمها معنويًا وفكريًا وثقافيًا وخاصة اليهود والمسيحيين. كما برز بعدها مدلول سياسي وديني بحماية الأقليات المسيحية في الشرق من خلال دعم الإرساليات التبشيرية

1- هو فرمان عثماني صدر عن السلطان عبد المجيد الاول (1823-1861) بالمساواة في التعليم والتعيينات الحكومية وإقامة العدل للجميع بغض النظر عن العقيدة، غالبًا ما ينظر إلى هذا الفرمان على أنه نتيجة لتأثير فرنسا وبريطانيا، التي ساعدت الإمبراطورية العثمانية ضد الروس خلال حرب القرم (1853-1856) ومعاهدة باريس (1856) التي أنهت الحرب.

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

والتي أدت إلى صراع بين الكاثوليك (اتباع البابوية في روما) وبين الارثوذكس بالإضافة إلى الإرساليات الإنجيلية الإنكليزية والأميركية وصراعهم خاصّة مع الإرساليات الفرنسية (ضاهر، 1986، ص 297) فضلًا عن الموالين للسلطنة من دعوات حريصة للقيام بإصلاحات لمنع تجزئتها.

كل هذه الأمور وجدت لها أرضًا خصبة داخل المقاطعات والإمارات اللبنانية المختلفة وعززت فكرة الانفصال عن السّلطنة والغاء وتفكيك نظام الملل والعمل بشكل دؤوب لإقامة مؤسسات تعليمية وتجارية تعمل ضد الدولة من الداخل، ووجدت المؤسسات التربوية الدينية ستارًا من خلال ما أعطي لها من حق ممارسة الشعائر الدينية وأماكن العبادة والأديرة وامتيازات رجال الطوائف بالتواصل مع السفارات والقناصل الأجنبية والأوروبية بالتحديد، والكثير من هذه المراسلات والاتصالات والتقارير حول دعم الطوائف اللبنانية في عهد الدولة العثمانية... وبرز المبشرون وكان هدفهم هو تأثيرهم في قادة الرأي، ولا سيما في الاجيال الناشئة للتأثير عليها (خالدي، وفروخ، 1964، ص 77–80).

وقد دعمت فرنسا الموارنة وكان لهم الدور الأساسي في تنظيم الكنيسة المارونية وأديرتها، (ضاهر، 1986، ص 301) كما أن الانكليز دعموا الدروز منذ القرن التاسع عشر والروس قاموا بحماية الكنيسة الارثوذكسية.

وكان لهذه الدول الدور الابرز في الإتصال بالعائلات الإقطاعية التي تفرقت هذه العائلات الولاء بين الفرنسي والانكليزي والروسي والولاء المطلق للدولة العثمانية.

هذا هو النموذج الطائفي– السياسي للبنان الذي سوف يؤسس لمرحلة قيام الكيان الجديد مع إضافة العمل القومي (العربي– الاسلامي) بعد الثورة العربية الكبرى.

(3)– الانتداب الفرنسي والدور الذي لعبته فرنسا بعد انهيار الامبراطورية العثمانية وتأسيس كيان عام 1920 سعى لتعزيز هويّة لبنانية مميزة تستند إلى التراث المسيحي والروابط التّاريخية مع الغرب، فعملت على تعزيز والتركيز على اللغة والثقافة الفرنسية. ولكن على الرغم من التوازن العددي بين المسلمين والمسيحيين، فإن العلاقة التّاريخية بين الفرنسيين والموارنة أدى إلى إحياء الارتباط الطائفي كعامل جاذب لتطوير العلاقة أكثر وتسخيرها في العمل السياسي وما يواكبها من الإرث الثقافي المسيحي وإيجاد هويّة مغايرة عن المشرق العربي تقوم على الفرز الطائفي والميراث التّاريخي القائم على التعددية (سنو، 2007، ص 2–5) ما عزز هواجس اللبنانيين وهذا ما جعل فئة منهم ترى في الدولة المنتدبة (فرنسا) حاميًة لحقوقهم وقريبة من ثقافتهم ونعني هنا الاغلبية المسيحيين، وفئة كانت ترى ان الارتباط بالعمق

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

العربي المتمثل بالحكم الفيصلي في سوريا هو من يمثل هويتهم الدينية والثقافية، وأيضًا موقف اقتصادي متمثل بغرف التجارة الاستعمارية ولجنة الشؤون الخارجية الفرنسية في البرلمان في احتلال سوريا الطبيعية (سوريا، لبنان، فلسطين)، (خليفة، 1993، ص 569–571) ولكن بعد تقسيم سوريا إلى خمس دول طائفية بعد فرض الانتداب عليها راح حلم اللبنانيين (المسلمين) يتقلص ثقافيًا وقوميًا مما أدى إلى ضياع في الهويّة والانتماء في ظل الدولة ولم يستطع المواطن اللبناني أن يرى نفسه صانعًا لقرار الوطني بل مجرد ناخب صوري ضمن تركيبات سياسية يفرضها الفرنسي ونخبة من تجار المدن والسياسيين التقليديين الذين لا يمثلون هواجس الشريحة الأكبر من المواطنين... وان كان عام 1943 (استقلال لبنان) بدد مخاوفهم ولكن بميثاق وطني شفهي لم يكتب له النجاح كثيرًا.

(4)– كانت السياسة الانكليزية أقل تأثيراً مقارنة بفرنسا لكن سياساتها الإقليمية قبل الحرب العالمية الاولى وبعدها في مساندة الطوائف في القرن التاسع عشر من خلال البعثات الارسالية والقنصليات التجارية والثقافية والدينية، ولعبت دوراً بارزاً في قضية فلسطين من خلال وعد بلفور أثناء الحرب من خلال الغدر في وقت التفاوض مع الشريف حسين والوعد الذي قطع له باستقلال البلدان العربية بعد انسحاب الدولة العثمانية والذي ترك أثرًا في المشرق العربي ما زال أثر وعدها في خلق كيان داخل العالم العربي له بعده الايديولوجي الديني المتطرف ونعني دولة الكيان الاسرائيلي وتعزيز المفهوم الأقلوي والعرقي والديني والإثني والقبلي في المشرق العربي من العراق مرورًا بشرق الاردن إلى فلسطين، ودورها البارز في استقلال لبنان عام 1943 حيث ساندت رجالات الاستقلال ضد فرنسا وذلك بسبب صراع المصالح (اتفاقية عكا عام 1941) على الرغم من تحالفهم وذلك بغية تحقيق مصالح مع الفئات اللبنانية المستقبلية لأن فرنسا كانت ترزح تحت الحكم النازي لفترة من الحرب العالمية الثانية وافقدها على التحكم بقدراتها على السيطرة السّياسية كما كان وضعها قبل الحرب، مما أدى إلى دعم استقلال لبنان من قبل بريطانيا، (الجسر، 1993، ص 673) وانتهى الامر بينهما باعادة تقييم مصالحهم واعادة الامور خوفًا من انعكاس الوضع اللبناني على باقي البلدان العربية بين الطرفين.

(5)– الهويّة العربية التي يعزوها البعض إلى النهضة العربية في فترة حكم محمد علي باشا أثناء حكم سوريا ومن ضمنها جبل لبنان (1831–1840) مع نشأة الحركات القومية والاسلامية. (أرسلان، 2008، ص 27) ويعتقد ان لبنان حافظ على هذه الهويّة من خلال اللغة بوجود مثقفين ومفكرين وأدباء كان لهم الدور البارز فيها، كما كان للعامل الديمغرافي والقبائل والعشائر العربية في جبله وسهله وساحله

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

دور بارز في هذه الهويّة من مختلف العصور من تاريخ لبنان دون الإرتباط بالدين الاسلامي، وقد برز في هذه الحقبة العديد من الأدباء المسيحيين الذين عملوا على تأليف الكتب وطباعتها ونشر الصحف وبناء المدارس (بيهم، 1969، ص 70) ضمن مرتكز الارتباط بالعمق العربي في المشرق.

لكن الأحداث التي ألمت بلبنان قبل وبعد الحرب العالمية الاولى أظهرت أهل لبنان فرقًا متعددة: "**هذا فرنسي وذاك انكليزي وذاك روسي، وهذا عربي النزعة، والآخر عدو للعروبة، وهذا مخلص للدولة العثمانية، والآخر يتآمر عليها**". (ص 205)

نذكر هنا في تاريخ لبنان السياسي وقوف عدد من اللبنانيين مع الثورة العربية ضد الدولة العثمانية والذي ترسخ في بادىء الأمر بحكومتين عربيتين في بيروت وبعبدا (جبل لبنان) عام 1918 لم تصمدا سوى لأيام قليلة بسب احتلال الحلفاء (فرنسا وبريطانيا) المشرق العربي وانزال الاعلام العربية عن سرايا بعبدا وبيروت كتعبير واضح بان حلم العرب بالاستقلال ليس له مكان عند الحلفاء وان اتفاقية سايكس– بيكو هي مستقبل المشرق، وبدأ صراع جديد عند المواطن في الكيانات الجديدة بين الانتماء إلى وطن الكيان أو الوطن القومي (الحلم).

(6)– مرحلة ما بعد الاستقلال (1943): هذا الاستقلال الذي رسخ النظام الطائفي القائم على توزيع السلطة بين الطوائف الرئيسية، مما جعل الانتماء إلى الكيان وتفعيل الحياة السّياسية يستند أولًا وأخيرًا على المجتمع الطائفي مع الأخذ بعين الاعتبار العامل الخارجي والمراهنة على التطورات الاقليمية والدولية في تقوية طائفة على حساب طائفة أخرى...وانعكاس الاحداث العربية والاقليمية والدولية على الواقع اللبناني (إعلان دولة الاحتلال الاسرائيلي 1948، ثورة ضباط الاحرار في مصر عام 1952، الصراع العربي– الاسرائيلي....)، مما خلق صراعًا سياسيًا وارتدادات على الداخل اللبناني أدّت في نهاية الأمر إلى الحرب الأهلية (1975–1990)، وآراء فكرية ومشاريع سياسية تشجع على أنظمة سياسية (فيدرالية، وكونفدرالية) كحل لأزمة الانتماء والهويّة والمواطنة.

### 3– الجغرافيا وتأثيرها التّاريخي

إن الأساس الجغرافي لمنطلق تاريخ لبنان ككيان يستند إلى جبل لبنان كمركز جغرافي لباقي المناطق الأخرى التي ضُمت اليه، وبما أن الجبل هو بقعة صعبة العيش كاستمرارية وجودية دون وجود سهل وساحل، وقد ظهر ذلك في الصراعات القديمة في تكوين حالة المدن أو دولة "المدينة" في التّاريخ القديم من جبيل (بيبلوس) وصيدا (صيدون) وصور مما خلق عند سكان هذه البقعة الجغرافية حالة من عدم الإستقرار

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

السياسي والإجتماعي إمتدت حتى وقتنا الحالي. وأدى هذا التأثير إلى ظهور الجبل كملجأ لبعض الأقوام الطائفية والإثنية في مرحلة التّاريخ الإسلامي (الوسيط) أو أثناء الحملات الصليبية مما عزز فكرة مفهوم صيغ الوجود الذي تتّركب منه حياتهم الإجتماعية في جميع العهود. إن الحالة اللبنانية المستندة إلى البنية الإجتماعية للطوائف خلقت طابعاً خاصاً لسكان هذا الكيان منذ الامارة مروراً بالقائمقاميتين والمتصرفية إلى إعلان دولة لبنان الكبير.

فقد كان الموارنة (المسيحيون) يعيشون في مجتمع زراعي في الجبل وانبثق منهم ملاك اقطاعيون، وظهر هذا الأمر في حياتهم الإجتماعية والملكيات الكبيرة خلال القرن التاسع عشر، وظهرت لديهم بورجوازية كبيرة ومزدهرة في بيروت بالإضافة إلى هجرتهم إلى العالمين الأوروبي والأميركي. وتبقى قوة الطائفة المارونية في تماسكها مع الكنيسة المرتبطة بسلطة بابا روما. أما الكنائس الشرقية وهي مستقلة ولبطريركها سلطة اجتماعية ولدى هذه الطائفة اتباع من عائلات كبار ملاك الاراضي في الجبل والساحل وذات تقاليد إقطاعية. اما المسلمون السنة فهم في اغلبهم مجتمعًا مدنيًا في المدن الكبرى الساحلية (بيروت، طرابلس، صيدا)، وهم يؤلفون مجتمعاً بروليتاريا في تلك المدن منذ العهد العثماني وحتى ما قبل الحرب الأهلية (1975–1990) إذ شكلوا بورجوازية تجارية ومهنية وبعض العائلات المالكة لأراضي كبيرة على طول الساحل اللبناني، مع تواجد سني في الداخل (البقاع) والجبل والشمال (عكار) ولكنها لم تنعم بنفس المستوى المعيشي لأهل الساحل والمدن خاصةً.

اما الشيعة فقد كان اكثر وجود لهم في الأقضية الجنوبية والبقاع ولهم ملكيات لم تصل إلى الاقطاعية وتمتعوا باستقلال ذاتي عملياً وإجتماعيًا مما جعلهم متماسكين لدرجة كبيرة.

اما الدروز فقد برزوا كمجتمع زراعي صغير في الجبل وتنظيم اجتماعي وإقطاعي ومنافسة سياسية (قيسي– يمني) (جنبلاطي– ارسلاني)، وكان لهم دور كبير وبارز في تشكيل الإمارات في جبل لبنان وفي تكوين الحالة السّياسية والإجتماعية والإقتصادية والطائفية لتاريخ لبنان الحديث والمعاصر.

وهناك الأرمن قبل وأثناء الحرب العالمية الأولى واستوطنوا في بيروت، وقد دخلوا في موجات متعاقبة في صراعهم مع العثمانيين ثم مع الدولة التركية الحديثة واستقروا في ضواحي بيروت والبقاع (عنجر)، وهم مجتمعاً شبه منعزل يتجمعون حول كنيستهم ويحافظون على عاداتهم الإجتماعية الخاصة وتضامنهم القومي ويتمسكون بلغتهم ويديرون مؤسساتهم التربوية الخاصة ولديهم منظمات وجمعيات خيرية وحياة ثقافية خاصة في أماكن تواجدهم.

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

هذه الجغرافية جعلت لبنان القديم(الصغير والكبير لاحقاً) كما وصفه بعض المؤرخين يرتكز على سكانه في الجبل موارنة ودروز وروم كاثوليك وفي بعض الأقضية روم ارثوذكس وروم كاثوليك، وسنة في بيروت والمدن الساحلية وشيعة في الجنوب والبقاع. وأرمن في بيروت والبقاع... ضمن تقاليد سياسية في الحكم وتقاليد إجتماعية من الإقطاعية إلى التبعية الدينية لرؤساء الطوائف إلى الإنتماء القومي مما خلق صراعاً سياسياً وانقساماً عميقاً في الهويّة وروح الوطنية وبروز العامل الخارجي وتدخل الدول منذ العام 1831 وحتى وقتنا الحاضر. (بيضون، 1993، ص823–839)

ان التقسيم الجغرافي للطوائف اللبنانية والتمركز السكاني لها أدى إلى نشوء سياسي ارتكز في مقوماته الأساسية على قوة الطائفة في استقلالية المكان نسبياً مما جعلها تتحصن في واقع طائفي وإجتماعي وإقتصادي بدايةً من تحول العائلات الإقطاعية إلى أشبه بحكومات محلية تتنافس فيما بينها ثم انتقلت إلى الدولة الحديثة لتجد لها مكاناً في الحكم الجديد المرتكز على قوة التمثيل السياسي وبالتالي رسم هويتها ومواطنيتها على أساس التبعية أولاً للطائفة ثم للدولة.

## 4- الطوائف والهويّة الوطنية:

ان مسألة الطائفية في لبنان تعود في تاريخها إلى الخلافة الاموية (661–750م) في القرن السابع بسبب خلاف بين الطائفة المارونية وتميزت باستقلالها الديني عن الدولة البيزنطية، وقد مُنحت وضعًا خاصًا في الادارة والاعانة الاقتصادية منذ الخليفة عبد الملك بن مروان واصبحت تقليدًا مستمرًا (مكي، 1991، ص 53) أيضًا لجهة التسامح الديني وخاصة منطقة شمال جبل لبنان (لامنس، 1913، ج2، ص 55)، وقد استتبع بنظام الملل العثماني.

وان بلاد الشام عرفت تعدداً كبيراً في الإنتماء الديني والمذهبي، واختلافاً في الولاء للدولة العثمانية وبروز المسلمين السنة كطائفة موالية، ويشكلون الأكثرية الساحقة أما الطوائف الإسلامية الأخرى (الشيعية والنصيرية والدروز) فقد اختلفت درجة ولائهم إنطلاقاً من مصالحهم المختلفة والتفاوت في المراحل التّاريخية، أما الديانات الغير إسلامية (أهل الذمة) فقد تمتعوا بامتيازات وعاشوا في البلاد ضمن إطار عصبيات وارتباط برؤساء الطوائف الدينية والدنيوية، وترك لرؤساءهم الروحيين بفضل القضايا المتعلقة "بالإرث والزواج". (Khairallah, 1941, p.149) وقد تميزت هذه الطوائف بحرية دينية واستقلال ذاتي وارتباط بالغرب المسيحي من خلال القنصليات الاوروبية.

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

إن ضعف الدولة العثمانية والتي أصبحت تعرف "بالرجل المريض" فتحت شهية الدول الاوروبية وخاصة الفرنسية والبريطانية والروسية للسيطرة والاستحصال على مراكز ممتازة من خلال ما سمي بالإمتيازات، مما جعل فتح الباب للطوائف المسيحية للتواصل وتنظيم علاقات مستقرة إلى حد ما، مع غياب أية معالجة من الدولة العثمانية لردم الهوة بين هذه الطوائف والسّلطنة حتى انها زادت في الاستقلالية من خلال منح امتيازات خاصة وصلت إلى إعفائها من الرسوم والضرائب (زيادة، 1981، ص 11)، مما مهد للحماية الأجنبية (فرنسا، النمسا...) لكل طائفة وبالتالي نشط المبشرين الفرنسيين في بيروت وباقي المناطق السورية واستغلت هذه الامتيازات للتغلغل سياسيًا وإجتماعيًا وإقتصاديًا وتربويًا. إنهارت السّلطنة العثمانية عام 1918 وهي تترك هذا الإرث في مفاهيم الهويّة والثقافة والخصوصيات المجتمعية والتيارات الفكرية والسّياسية والقومية. مما نقل هذه الطوائف إلى بنية النظام اللبناني في التعددية الطائفية، وتنقل الطوائف وزعمائها بالإحتماء بالمصالح والمشاريع الإقليمية والدولية كضمان للعيش والمكاسب الداخلية.

ارتأت سلطة الانتداب الفرنسية أن تعزز هذا الانقسام من خلال الدستور اللبناني عام 1926 والذي اعتبر المرجع الأساسي للمؤسسات على أساس ديمقراطي، والديمقراطية اللبنانية تختلف بصيغتها عن مفاهيم المصطلح الأصلي فبرزت "الديمقراطية التوافقية" و"الديمقراطية المقنعة" وتستحضر مصطلحات السلم الاهلي والعيش المشترك والميثاقية.. في القرارات التي لا تناسب طائفة أو أكثر مما يسخّف العمل المؤسساتي في الدولة. وقد دق أول إسفين في دستور 1926 ليخلق شرحاً بين اللبنانيين في عدد مقاعد مجلس النواب ودون اعتماد المساواة في توزيع النسب بين المسيحية والإسلامية، فكانت الغلبة للمسيحيين ورفض وصول رئيس مسلم إلى سدّة رئاسة الجمهورية وبعض وظائف الفئة الاولى والمهمة في الدولة، مما أدخل الطائفية في النصوص الدستورية (الصايغ، 1993، ص 849) وأضعف ثقة اللبنانيين بصلابة دستورهم وولاءهم ومواطنيتهم، ما خلق مجتمعاً طائفياً، ولم يجتمع اثنان إلا وكان الحديث الطائفي ثالثهم في هذا الوطن.

ولا ينكر أن الطبقة السّياسية من مختلف الطوائف كانت تحفز وتعزز بناء مواطن طائفي كضمانة لإستمرار وجودها في السلطة. فمنذ مرحلة التحولات في تاريخ لبنان السياسي ما بين السّلطنة والكيان الجديد، كان للعائلات الإقطاعية وتجار المدن وزعماء الطوائف دور سياسي وإجتماعي في بناء دولة الطوائف وضعف الحالة الوطنية وتعميق أزمة الهويّة والخطابات الطائفية والمناطقية وخاصّة أثناء الاستحقاقات المهمة (النيابية والبلدية)، مما أدخل لبنان في تاريخه المعاصر في أزمات متلاحقة في

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

المواطنة إذا استثنينا عام 1943 استقلال لبنان والذي استند إلى ميثاق وطني شفهي ولم يجرِ اي إستفتاء وطني ليكون الركيزة لبناء دولة مواطنية حقيقية تحدد الهويّة وترسخ الحالة الوطنية، كما ان اغتيال الرئيس الوزراء رياض الصلح عام 1951 واستقالة بشارة الخوري عام 1952 أدى طبيعيًا إلى اضعاف الميثاق الوطني بسبب تطبيقه وانحرافاته. (الجسر، 1993، ص 689)

لهذا تحصن الموروث التّاريخي بمنع قيام دولة مؤسسات حقيقية تبعد الطائفية والعائلية والمناطقية، ودفع كل مواطن ليتحصن بطائفته الدينية والتعليمية والإجتماعية لحصوله على الحماية، حتى أن الاحزاب والنقابات والإتحادات المهنية والثقافية والإجتماعية والرياضية المؤثرة لا بد وأن تخضع لوصاية الطائفة أو الطائفية حتى تدرك غايتها.

من هنا نرى أن الطائفية وما واكبها من أزمة الهويّة في لبنان المتجذرة في التّاريخ من جراء التفاعلات الإجتماعية والثقافية المبنية في أسس تاريخ لبنان، وقد تطورت وتشعبت وتجذرت حتى أصبحت من سمة العقل اللبناني في مختلف مراحل وقد أرسيت في النظام والمساومات اليومية والانتقاص في قدرتهاعلى بناء إنسان وطني. واعتبرت الدولة الضامن "**لإنتاج الطوائف سياسيًا وضبط نزاعاتها لمصلحة القوى المسيطرة... ويتعمق مع الزمن ويتحول إلى فجوات تسربت من خلالها هبّات التفجير التي عصفت بالوطن أكثر من مرة آخرها الحرب الأهلية (1975–1990)**". (فتوني، 2013، ص8)

وقد تبنى لبنان النظام الديمقراطي شكلًا وليس مضمونًا أو ممارسة، وتفرد بهذا النظام المعتمد أساسًا على انتخاب رأس السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية من الطائفة المارونية) ورئيس مجلس النواب (مسلم شيعي) ورئيس وزرائها (مسلم سني) حكمًا ولا يمكن تعيين وظائف الفئة الاولى في الدولة إلا ضمن التوازن الطائفي وليس ضمن الكفاءة، كما يلعب الإنماء المتوازن ضمن المناطق والطوائف دورًا كبير في المشاريع وتوزيعها على أركان السلطة الحاكمة وعدم تهميش أي طائفة حتى لا يتسبب أي خلل في العيش المشترك (مصطلح وطني لتبرير الغاية)، هذه الأمور مجتمعًة جعلت من الإنتماء الطائفي أساس للوظائف والتمثيل الرسمي حتى أن الانتخابات وقوانينها هي استعراض للنماذج المختلفة والمصطلحات الطائفية لشد العصب الديني والمذهبي ناهيك عمّا يحصل في رحاب المدارس والجامعات من تباين في الافكار العقائدية والايديولوجية بسبب عدم وجود تنشئة وطنية في تلك المؤسسات، مما جعلها بعيدًة عن معيار الهويّة الوطنية الجامعة والمواطنة الحقيقية.

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

## 5- اتجاهات مختلفة في كتابة التّاريخ:

إن الترابط التّاريخي بين الماضي والحاضر ومستقبل لبنان هو أكثر ما يظهر في الحركة التّاريخية المختلفة على الرغم من أنه بلد صغير نسبيًا بين بلدان العالم، ولكنه يحمل الكثير من التناقضات والتحديات الفريدة على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي جعلته يتفرد ويحيّر الأنظمة في التركيبة الإجتماعية والنظام الإقتصادي والسياسي... لهذا جعلت الكثير من المؤرخين يتنبأون بالحروب الداخلية كسبيل للهروب أكثر من التنبؤ بالنمو والتطور بسبب عمق الانقسامات السّياسية والطائفية إضافةً إلى العامل الخارجي الذي يرى في هذه الانقسامات الأرض الخصبة للتدخل أو الاصطفاف مع فريق ضد فريق.

ان المراحل التّاريخية التي مرت على هذا البلد (كجغرافية طبيعية) أو كيان افتراضي قبل أو بعد عام 1920، يظهر في كتابات المؤرخين الذين افرزتهم هذه البيئة الجغرافية وسكانها (ديمغرافية اجتماعية أو طائفية أو عائلية) بصناعة تاريخ كانت فيه التقاليد والأعراف والأحداث (المضخمة أو المحرّفة) لها دورًا بارز في صناعة مفهوم أو موضوع أو تحول تاريخي للمؤرخين لأجل محورية تاريخية استراتيجية تؤدي الهدف المطلوب لأجل الغاية في الوصول إلى حدث أو رواية محدودة الحقائق كثيرة المغالطات ولكن المؤرخ يريد مبتغاه في صوغ مسار لطائفة أو منطقة أو فكرة ايديولوجية بعيدةً عن العقلانية، ولكن مع الايام تصبح حقيقة راسخة لدى أصحابها ومفروضة على التّاريخ المحلي وعلى إرثه دون اي مستند أو اسس تاريخية ولكن اي اشارة إلى شبهتها تؤدي إلى فتنة طائفية.

إن هذه الكتابة لا تتناسب مع منهجية البحث الذي يعتمد على الأدلة والوثائق والتحليل المنطقي لمجريات الأمور، ولكن عقلية العائلة والطائفة لم تتفوق بعد على الإرث الثقيل في تفهم المؤرخين الذي يسعون لتصحيح الخلل في كتابة تاريخ لبنان (على قلتهم)، لهذا نرى ان أكثر الكتابات التّاريخية للباحثين تذهب نحو تاريخ القرى والشخصيات والعائلات والمناطق وأثر أحزاب أو جمعيات دينية أو إجتماعية في مرحلة معينة بالمفهوم الضيق للبحث دون البحث في المفهوم الوطني والفكري والثقافي للمواطنة الجامعة.

إن صفة المؤرخ الموضوعي هو الذي يتناول الكتابة التّاريخية نحو الموضوعية قابلًا للمناقشة العلمية والمتجردة... أما في الواقع اللبناني فإن إبراز أساسيات التصنيف والتّاريخ والكتابة يخضع بشكل جازم وأساسي للمصنفات المشحونة بالطائفية والأفكار السّياسية والمناطقية والإجتماعية والثقافية بمعزل عن آراء المثقفين الوطنيين الذين يرون في لبنان وطن نهائي (لجميع ابنائه)، فتتردد هذه الأفكار من الناحية

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

الشفهية الخالية من المضمون الحقيقي... وعند الاستحقاقات المهمة التي تطور الحياة الإقتصادية والإجتماعية وتحرر المواطن من برثان الطائفية، تستحضر مصطلحات المصلحة العليا للطائفة بعيدةً عن الرؤى والمشاريع السّياسية التي تخلص لبنان من أزمته الممتدة منذ عام 1831 وحتى وقتنا الحاضر.

وما زال المؤرخون واللبنانيون يعتمدون في كتابة التّاريخ الحديث والمعاصر على حياة أمير أو شخصية أو حكم عائلة في مرحلة تاريخية معينة دون العودة إلى المفهوم الوطني للتعريف بالحكم والنظام السياسي، فنرى المؤرخين يؤرخون حكم لبنان الحديث من الإمارة المعنية إلى الإمارة الشهابية على الرغم أنه في بعض المراحل التّاريخية ضعفت الإمارة واقتصرت مساحتها على أصغر مدينة من المدن اللبنانية الحالية، ثم القائمقاميتين التي تعتبر نموذجاً طائفياً ترك أثرًا ما زالت آثاره ماثلة في أذهان اللبنانيين ومن ثم المتصرفية... وأهمل إهمالًا كبيرًا تاريخ المناطق اللبنانية (الكيان لاحقًا) من قبل المؤرخين لأسباب متعددة مما جعل كتبة التّاريخ يبحرون بكثير من الإنحرافات والتشوهات والأحداث التّاريخية المبتورة، ونحن نتحدث عن التّاريخ الحديث والمعاصر فكيف اذا انتقلنا إلى التّاريخ القديم والوسيط وهو ليس موضوع دراستنا.

ويعود السبب في إهمال تاريخ المناطق بالدرجة الاولى إلى أن معظم أرشيف هذه المناطق يعود إلى الفترة العثمانية وبالتالي يتتطلب من المؤرخين دراستها من خلالها على الأقل من الناحية البحثية والعلمية أولًا، ولكن لم يعقد أي مؤتمر ولم تقم أية دراسات علمية إلا ضمن الجهد الشخصي لبعض الباحثين أو القيام بدراسات لمرحلة معينة تتناسب مع هدف المؤتمر (طائفي، عائلي، مناطقي...)، بينما هناك دراسات عديدة تم الكشف عن الكثير منها في الارشيف الاوروبي وعمل القنصليات الأجنبية في جبل لبنان مما دفع الكثير من المؤرخين إلى الكتابة ضمن الآراء المختلفة. وما زالت الدراسات والمؤرخون والمؤتمرات تعقد منذ إعلان دولة لبنان الكبير عام 1920، في جدل مستمر طائفي ومناطقي حول ظروف هذا الاعلان دون البناء عليه كأسس لوطن...

ومنذ ذلك الوقت أصبح لكل طائفة مذهبًا في التّاريخ تكرس فيه حقائق الصراعات من وجهتها ولكل مدرسة ومؤسسة تربوية كتابها التّاريخي الذي تدرسه وفق سياستها بدل ان تكون الكتابات التّاريخية عامل جمع في التوظيف الأخلاقي للهويّة الجامعة في التّاريخ العام والتراث على الأقل في البيئة الجغرافية للكيان الذي يمكن أن يؤالف توازنًا وعمقًا حضاريًا في استنساخ تاريخ وطني ضمن رؤية تتلاءم مع

مجلة دولية نصف سنوية محكمة شاملة تصدر عن المعهد العالمي للتجديد العربي المجلد الخامس- العدد الاول/ يناير 2025
ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

النظرة المستقبلية في بناء دولة ترسخ فيها القيم والنظام والتربية الوطنية الصحيحة التي تتصدى للافكار الايديولوجية والطائفية والمناطقية والعشائرية والعائلية... وتتبنى الهويّة والمواطنة.

ولا ننكر وجود محاولات حثيثة من قبل كثير من الباحثين والمؤرخين ومؤتمرات لتصحيح الخلل في هذه المفاهيم وإعادة كتابة بعض الأحداث بموضوعية لكنها لم تصل إلى الهدف المنشود في إصلاح الكتابة التّاريخية وفق منهج وطني، ولم تتبنى الدولة والوزارات رؤية شاملة لكل الاحداث المفصلية لتوضع على مسار التطبيق العلمي والمنهجي وذلك بسبب عقم النظام اللبناني منذ تكرست الطائفية في الدستور عام 1926 بالممارسة والقوانين الملحقة به، إذ نرى فيها العائق الأساسي لتطور النظام الذي وضع من سلطة منتدبة (علمانية) لبلد متنوع ومتعدد كان الأجدى يومها لو مارست السلطات الفرنسية نوعًا من الخوف على من تدّعي حمايتهم وقتها (المسيحيين وخاصة الموارنة) وتركت لهم أسساً لدولة متصالحة مع مواطنيها ولا ترتكب الفوضى الطائفية التي ورّثت عن الدولة العثمانية والتي صنعت جانبًا منها (الامتيازات) في مرحلة تاريخية منذ القرن التاسع عشر، ولهذا يجب رد كتابة التّاريخ إلى ميدانها العلمي المتعلق بها وسنعرض بعضًا من مواقف المؤرخين ما بين السّلطنة والكيان.

أ- موقف مؤرخي عام 1831- 1920

برزت مع حملة إبراهيم باشا على بلاد الشام زمن الحكم العثماني، وأظهرت المدونات التّاريخية تباينًا في آراء المؤرخين ما بين محررًا وفاتحًا أو محتلًا أو مكتفيًا بتدوين الاحداث دونما أي رأي. وإن أكثر ما يظهر في أخبار هذه الحملة انها اهتمت في التنظيم الإداري المركزي والفكري ومنح مسيحيي الشرق حقوق اضافية، وبروز الحالة القومية العربية مما دفع بالكثير من المؤرخين الذين استفادوا من هذه الحملة إلى الميل الفكري والسياسي المؤيد لتاريخهم.

وكان من أكثر المؤرخين تشددًا للعامل الطائفي (مسيحيًا) المؤرخ المطران يوسف الدبس (1803- 1907) وقد اشار إلى عمق الخلاف بين الموارنة والسنة من زمن المماليك (بيضون، 1989، ص 67) مما أثر على العلاقة مع العثمانيين على الرغم من التسامح الذي اعتمدته السّلطنة مع الرعايا (أهل الذمة) ولكن لا يمكن محو العامل الايديولوجي والتدخلات الاوروبية منذ القرن التاسع عشر. عما ظهرت في جبل لبنان كتابات تاريخية للموارنة تعتبر ان الصراع الطائفي في لبنان لم يكن موجودًا قبل القرن التاسع عشر (ص74).

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

كما برز الأب اليسوعي هنري لامنس قبل قيام دولة لبنان الكبير وهو الذي كان يمهد لقيام المدرسة التّاريخية من خلال فرنسا التي دعمت وخططت لهذا الاتجاه المسيحي لإنشاء كيان مستقل بالصيغة جغرافية المعروفة اليوم من خلال دراسة آثارية للاماكن لاثبات تاريخ لبنان التّاريخية واسماء الاماكن وفق صيغة الكيان.[1]

كما ان أحمد فارس الشدياق (1804–1887) (ماروني) وبولس نجيم (1880–1931) في كتابه "المسألة اللبنانية"[(2)] بالفرنسية تحت اسم مستعار، أثر في اظهار الهويّة التي اعتبرت متميزة وضمن الحدود الطبيعية وليس مع سوريا (أمة مسيحية) وظهرت مع الكثيرين منهم المناداة بالقومية اللبنانية الفينيقية مؤرخين أم مثقفين (نعوم مكرزل، ويوسف الخوري) وفيما بعد (سعيد عقل، هكتور خلاط، يوسف الحوراني...)، ومنهم من اعتبر لبنان متميز خُصوصيته وهو ما ظهر لاحقًا في كتاب كمال الصليبي "منطلق تاريخ لبنان"[3].

وفي المقلب الآخر كانت الكتابات الاسلامية تقوم بالرد وكان اكثرهم حدّة المؤرخ زكي النقاش على المؤرخ كمال الصليبي حول تحريف التّاريخ والردود على المؤرخين الموارنة الكتابات التّاريخية حول لبنان. (النقاش، 1970، ص 13–14)

كما ظهر الاتجاه القومي العروبي حتى عند المؤرخين المسيحيين العروبيين الذين يعتبرون انفسهم سكان هذه الأرض الأصليين ومرتبطين بالحضارة العربية (دكروب، 1993، ص 549) ويرفضون الاستعمار الغربي للوطن العربي. كما ان نجيب عازوري كان يرى في الخلافة انها دولة سياسية يجب ان تحترم وسلطتها على كافة مسلمي الارض، (عازوري، د.ت، ص 221–222) وموقف القس لويس صابونجي الذي دعا إلى الاصلاح الديني بلهجة العربي والقومي، (كوتلوف، 1981، ص 418–419)

اما الاتجاهات الوحدوية الاسلامية فهي تظهر من أغلب سكان بلاد الشام المسلمين وبالتالي هم أقرب للفكر الاسلامي شريعًة وممارسًة وهو مصدر السلطة مما جعل الكثيرين منهم يرون في الانحياز

(1) – لامنس، هنري (1913). **تسريح الابصار فيما يحتوي لبنان من الآثار**، (جزءين). بيروت: المطبعة الكاثوليكية للاباء اليسوعيين.

(2)- M. Jouplain, La question du Liban : Etude d'Histoirediplomatique et de Droit International, Ulan Press, 2012

(3)– الصليبي، كمال (1992). **منطلق تاريخ لبنان** (ط2). بيروت: نوفل.

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

للسلطنة أمر طبيعي، ويجب مقاومة المشاريع الاستعمارية الاوروبية ورفض تفتيت العالم العربي- الاسلامي إلى كيانات يسهل السيطرة عليها. (كوثراني، 1976، ص9)

## 6- خاتمة

ان انهيار الدولة العثمانية في المشرق العربي عام 1918 فتح البحث في مفهوم الدولة أو الكيان الجديد وسط مخاوف رسمتها الوحدة المجتمعية والجغرافية مع الخصوصية لكل مجتمع وإرثه الحضاري.

كان لبنان أحدى هذه الخصوصيات إنما كان جامعًا لكل الاتجاهات بسبب وجود اتجاهات مختلفة لها نظرتها في مفهوم الجديد للكيان، متمثلًة بقراءتها بسبب التعددية الديمغرافية والطائفية فيه، والدافع لكل طائفة لخلق بيئة سياسية تتلاءم مع تطلعاتها التّاريخية الموروثة أو المظلومية لفئة طائفية أو مذهبية، وقد تباينت حتى الآراء ما بين مؤيد للموروث السياسي أو تغيير وفق الحماية الاوروبية الجديدة أو الدافع الديني أو القومي العروبي.

كل هذه الأمور مجتمعًة طرحت الاتجاهات المختلفة للكتابة التّاريخية وآراء المؤرخين لما لهذا الأمر من أهمية خاصة تنبع من الانعكاس الفكري والثقافي والحضاري مما أدخل ايضًا المثقفين والنخبويين في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين في البحث عن الهويّة السّياسية والمواطنة تعكس روح التركيبة الإجتماعية التي تتسم بالتعددية المذهبية والانقسام السياسي الحاد والهواجس المستقبلية لكل دين مما خلق أزمة هويّة ومواطنة، ما زالت مفاعيلها حتى يومنا في لبنان... وأثرها الذي يعود إلى ما بين السّلطنة العثمانية والكيان وفق اتفاقية سايكس- بيكو..

بالطبع كانت السياسة الدينية جزءًا من حكم السلاطين لكن فوضى المقاطعات والامارات والعائلات... كان لها الاثر في استقطاب من ضعف ونعني ضعف الدولة العثمانية واستقطاب الاجنبي الذي امتازت حركته ودوافعه في السيطرة على القرار السياسي والديني للطوائف والفئات الإجتماعية داخل السّلطنة مستفيدًة من ظهور مصطلحات تغييرية في المجتمعات (الاقلية الدينية والطائفية، القومية، العصبيات...)، التي أدت في نهايتها إلى ظهور هويات مركبة وفق الانتماء الديني والسياسي وصراع وأزمة في الهويّة والمواطنة في اطار جغرافي متعدد الولاءات.

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

## 7- توصيات

ان أهم حصيلة لهذه الدراسة هي التأكيد على الخصوصيّة اللبنانية، والتفاوت في الآراء حول كل مواطن وعائلته وطائفته ومنطقته، ورسم الصورة الحقيقية لشكل لبنان السياسي والإجتماعي والإقتصادي والثقافي...

لهذا وجب علينا ان نضع هذه التوصيات علنا نجد في طرحنا ما يساعد على فتح أفق جديدة في بلد أنهكته الأزمات والصراعات:

أولًا: يجب البحث عن رؤية جديدة لفهم إشكالية التّاريخ اللبناني من خلال الوعي بالذات الجماعية (المجتمع والدولة) مع الإنتماء إلى الماضي بما يحفظ روح الهويّة الحقيقية وتعزيز الحاضر بالمواطنية والتربية واستشراف المستقبل بالعزم الجماعي في التطور ومواكبة التغير العالمي مع المحافظة على الإرث القومي والوطني.

ثانيًا: تجديد المناهج الوطنية التربوية التي تعتبر الأساس في أخذ العبر والإستفادة من الإرث الثقيل المتوارث من أجيال يتعلمونها عبر المؤسسات التربوية والمدارس والجامعات وليس من التّاريخ الشفوي والآراء الفكرية والعقائدية والإيديولوجية والسّياسية (الاحزاب) فتصبح مكانًا للحوار والتلاقي والتوجيهي لبناء مستقبل زاهر للوطن.

ثالثًا: أن تطال الاصلاحات كل مفاصل الدولة، حتى يتساوى المواطنون في الحقوق والواجبات في كل المؤسسات.

رابعًا: إن الحرية والنظام والديمقراطية انتجوا فوضى وقوّضوا بناء الدولة، لهذا يجب النظر في القوانين وفي حرية الطوائف ومكتساباتها على حساب الدولة وبالتالي إلغاء الطائفية السّياسية داخل مواد الدستور، لأن الطائفية لا تتساوى مع الديمقراطية.

خامسًا: يجب أن نقترح حلول عملية للمشكلات الإجتماعية الطائفية من خلال الإنماء المتوازن لأن دورها أساسي في إعداد المواطن وفي بناء الدولة العادلة وهي المفتاح الحقيقي لتعزيز الوطنية وترسيخ الهويّة في الممارسة ليشعر كل مواطن انه قيمة في هذا الوطن.

سادسًا: إن خطورة الهويّة اليوم أكثر ما يظهر في العولمة الفكرية والثقافية والإجتماعية والحضارية بسبب تلاشي مفهوم الحدود في هذا العالم الإفتراضي الجديد، لذا يجب ترسيخ المواطنة من خلال تماسك فكري وثقافي ومعرفي بقيمة الأرض والتراث والمحافظة عليها من الذوبان في بحور الامم الأخرى.

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

## 8- المصادر والمراجع العربية والمترجمة


- ارسلان، شكيب (2008). **النهضة العربية في العصر الحاضر (ط1)**. لبنان: الدار التقدمية.
- بولس، جواد (1973). **لبنان والبلدان المجاورة**. بيروت: مؤسسة بدران وشركاه للطباعة والنشر.
- بيضون، أحمد (1989). **الصراع على تاريخ لبنان**. بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية.
- بيضون، أحمد (1993). **هويّة اللبنانيين وسعي في اجمال الاشكال** (ج2) دراسات لبنانية. إشراف: عادل اسماعيل. بيروت: مركز الحريري الثقافي.
- بيهم، محمد جميل (1969). **عروبة لبنان**. بيروت: وزارة الثقافة.
- الجسر، باسم (1993). **الميثاق الوطني لعام 1943 (مقدماته، ولادته، مضمونه، تطبيقه)** (ج2) دراسات لبنانية. إشراف: عادل اسماعيل. بيروت: مركز الحريري الثقافي.
- حتي، فيليب (1983). **تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين** (ج2). تر: كمال اليازجي. بيروت: دار الثقافة.
- حريق، ايليا (1982). **التحول السياسي في تاريخ لبنان**. بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع.
- حلاق، حسان (د،ت). **الجذور التّاريخية للميثاق الوطني**. بيروت: الدار الجامعية.
- خالدي، مصطفى، عمر فروخ (1964). **التبشير والاستعمار في البلاد العربية (عرض لجهود المبشرين التي ترمي إلى اخضاع الشرق للاستعمار الغربي**. صيدا (لبنان): منشورات المكتبة العصرية.
- خليفة، عصام (1985). **ابحاث في تاريخ لبنان المعاصر** (ط1). بيروت: دار الجيل.
- خليفة، عصام (1993). **الحرب العالمية الاولى، اتفاق سايكس- بيكو حول بلدان المشرق العربي (1914-1918)** (ج2) دراسات لبنانية. إشراف: عادل اسماعيل. بيروت: مركز الحريري الثقافي.
- الخوري، بشارة (1960). **حقائق لبنانية من 10 آب 1890 إلى 20 أيلول 1943** (ج1). بيروت: منشورات "اوراق لبناني".
- دكروب، محمد حسين (1993). **الخطاب التّاريخي اللبناني وجهة نظر نقدية (ندوة كتابة تاريخ لبنان... إلى أين)**. بيروت: جمعية متخرجي المقاصد الإسلامية.

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

- رباط، ادمون (2002). **التكوين التّاريخي للبنان السياسي والدستوري** (ج1). بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية.
- رستم، اسد (1966). **بشير بين السلطان والعزيز 1904-1841** (جزءان) (ط2). بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية.
- زيادة، خالد (1981). **التقدم الأوروبي على العثمانيين**. بيروت: دار الطليعة.
- زين، زين نور الدين (1971). **الصراع الدولي في الشرق الوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان**. بيروت: دار النهار.
- سنو، عبد الرؤوف (2007). **لبنان حتى مطلع القرن الحادي والعشرين: قراءة في تطورات ومقومات التعايش الطائفي وممارسته** (العدد 9). بيروت: حوليات جامعة القديس يوسف.
- الصايغ، داوود (1993). **الطائفية وأثرها في الحياة السّياسية** (ج2) دراسات لبنانية. إشراف: عادل اسماعيل. بيروت: مركز الحريري الثقافي.
- الصليبي، كمال (1991). **تاريخ لبنان الحديث** (ط7). بيروت: دار النهار.
- الصليبي، كمال (1992). **منطلق تاريخ لبنان** (ط2). بيروت: نوفل.
- ضاهر، مسعود (1986). **الجذور التّاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية 1697-1861** (ط3). بيروت: معهد الانماء العربي.
- طربين، أحمد (1968). **لبنان منذ عهد المتصرفية إلى بداية الانتداب 1861-1920**. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.
- طه وعبد الحكيم. اماني محمد. فاروق جعفر (2013). **تربية المواطنة بين النظرية والتطبيق** (ط1). مصر: مكتبة الانجلو المصرية.
- عازوري، نجيب (د.ت). **يقظة الأمة العربية**. تر: أحمد ابو ملحم . بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- عبد الحميد الثاني (1979). **مذكراتي السّياسية 1891-1908** (ط2). بيروت: مؤسسة الرسالة.
- كوتلوف، ل.ن (1981). **تكون حركة التحرر الوطني في المشرق العربي**. دمشق.
- كوثراني، وجيه (1976). **الاتجاهات الإجتماعية- السّياسية في جبل لبنان والمشرق العربي 1860-1920**. بيروت: معهد الانماء العربي.

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

- لامنس، هنري (1913). **تسريح الابصار فيما يحتوي لبنان من الآثار**، (جزءين). بيروت: المطبعة الكاثوليكية للاباء اليسوعيين.
- مكي، محمد علي (1991). **لبنان 635-1516م (من الفتح العربي إلى الفتح العثماني)** ط4. بيروت: دار النهار للنشر.
- نعمان، بولس (1998). **محطات مارونية من تاريخ لبنان**. دون دار نشر: غوسطا (لبنان).
- النقاش، زكي (1970). **أضواء توضيحية على تاريخ الموارنة**. بيروت: مكتبة المهتدين.

**9- المراجع الاجنبية**

- De Baron Testa Ignace. (2018) **Recueil des traités de la Porte Ottomane avec les Puissances Etrangères**, Vol.3, Forgotten Books.
- Khairallah Ibrahim. (1941) **The Law of inheritance in the republic of Syria and Lebanon**, Beirut.
- Jouplain M. (2012) **La question du Liban: Etude d'Histoire diplomatique et de Droit International**, Ulan Press.